

تفسير أوجه استعمال حروف الجر

الدكتور

محي الدين عبد الرحمن رمضان

جامعة اليرموك – الأردن

استقر عند العلماء عامة مذهبان في هذا الموضوع : أحدهما امتناع تناوب حروف الجر بعضها في موضع بعض . وأما الذي يظهر انه كذلك ، فيتحمل على وجه من التأويل ، ولاسيما التضمين . وثانيهما وقوع التناوب بينها ، وشواهده كثيرة ، وفيه وجوه من التعليل قوية . وأكثر العلماء لا يعنون غير ذلك . واذا تحدث المحدثون وكتبوا الكاتبون ، مضى بهم الكلام ، واستوفت الكتابة حقها من حيث استعمال هذا الصنف من ألفاظ اللغة . غير أن طائفة منهم وممن يهتمون بدقة الفرق في استعمال حرف الجر وغيره من الكلام ، وصواب الأسلوب ، يستدركون كثيرا من ذلك بالتوجيه والتقويم ، ويردّون بعضه بالخطأ والتجهيل . ولباحث كريم وصف لهذا الجانب يقول : « وللعلماء فيه مذاهب شتى ، ودروب متباينة ، وتأويلات مختلفة . لأن النظر فيه عمل من أعمال العقل ، تنقدح الحقائق للناظر فيه بعد طول تأمل وإيمان نظر ٠٠٠»^(١) .

فماذا وراء هذين المذهبين غير ما فتحهم واستقر عند الناس منهما ؟ وهل هناك مذاهب أخرى تفسر ظاهرة التناوب اذا تحقق وقوعها ؟ وما تفسير استعمال هذه الحروف اذا لم تعد ” تناوبا في ما بينها ” وماذا في كلام العلماء من قدماء ومحدثين في ذلك ؟

(١) تناوب حروف الجر في القرآن للدكتور محمد حسن عواد / ص ٥ .

تقتضي الاجابة عن هذا كله أن نعرض للمذهبين المتقدمين بما يوأوضهمها،
ذلك أن في عرضهما تجديداً لفهم مراد القائلين بهما .

فأما المذهب الأول ، وهو القائل بمنع التساوب بين الحروف ، فإن فيه
عدة وجوه ، لا تشرح المنع ، ولا تقدم تفسيره بقدر ما تشرح وقوع الظاهرة ،
وتحاول أن تضع لها أحکاماً وقواعد . ويظهر ذلك فيما يلي :

(أ) بطلان النيابة بين الحروف بقياس ، مثلها في ذلك مثل أحرف
الجزم وأحرف النصب ، لا يقوم أحد الصنفين مقام أحد الصنف الآخر^(٢) ،
وإن ذكرت بعض الشواهد من الجزم بالناصب وعكسه .

(ب) بعض ذلك متوجه^(٣) ، ونحو هذا عند أهل البصرة مؤوّل
بما يناسب اللفظ ، نحو قوله تعالى : (ولا صلينكم في جذوع النخل) (طه
٧١) . فالحرف (في) ليس بمعنى (على) ، لكن شبه المصلوب لثباته في
جذع النخلة ، بين حل في الشيء واستقر . وقوله تعالى : (هل لك إلى أن
ترزكي) (النازعات ١٨) ، ~~وأذا قيل باهل لك~~ استعمل معه حرف (في) ، أي :
هل لك في كذا ؟ لأن الآية من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، دعاء ،
تقديره : أدعوك وأرشدك إلى أن ترزكي وهذا هو التضمين ، أي : هو لون
من الاتساع والمحاز^(٤) ، أي : أن يكون الفعل الذي تعددّي بحرف الجر
المذكور بمعنى فعل آخر يتعددّي بحرف الجر . ومثله قوله جل وعز (من
أنصاري إلى الله) (آل عمران ٥٢) . فلما كان المعنى : من ينضاف في نصري
إلى الله ؟ جاز أن يؤتى بـ (إلى) ، وهو ما وضحه ابن يعيش بقوله^(٥) :

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعارات ١١١ .

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني ٢٥٢ .

(٤) الخصائص ٢٠٨/٢ ، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع ٢/٣٠ .

(٥) شرح المفصل ٨/١٥ .

تفسير أوجه استعمال حروف الجر

« والتحقيق في ذلك أن الفعل اذا كان بمعنى فعل آخر أحدهما يصل الى معموله بحرف الآخر يصل باخر ، فان العرب قد تتسع فتوقيع أحد الحرفين موقع صاحبه ، ايذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر » . والحق أن كثرة وقوعه تبطل ادعاء التوهم فيه .

(ج) وقوعه مقتصر على موضع دون آخر ، وبحسب أحوال دعت اليه وسوانحه . وهو ما ذكر أبو الفتح ابن جني من قبوله بالتناوب ، مقيداً بذلك بأن مجيء الحرف بمعنى حرف آخر في موضع يعينه لا في كل موضع ، وبأنه بحسب دواع ومسوغات ، فان انتفى هذا القيد امتنع التناوب^(٦) . وذكره ابن يعيش في قوله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق^(٧)) (المائدة ٦) . وفيه وجه ثان : أن . (الى) هنا غاية في الإسقاط ، وذلك أنه لما قال : (اغسلوا وجوهكم وأيديكم) ، تناول جميع اليد كما تناول جميع الوجه . واليد اسم الجارحة من رأس الأنامل الى الإبط ، فلما قال : (الى المرافق) فصار إسقاط الى المرافق ، فالمرافق غاية الاسقاط ، فلم تدخل في الاسقاط ، وبقيت واجهة الغسل . وتفسير ذلك في ما نص عليه بعض العلماء ، وهو ما يفيد غير التضمين ، نحو قولهم^(٨) : وأولوا ما تقدم على التضمين وغيره ، فاما (غيره) أي تحتمل أي شيء فضلا عن التضمين ، وهو مثل ما تقدم من كلام ابن يعيش السابق .

(د) كون الحرف له معنى أصلي ، ومعانٍ أخرى ترجع الى المعنى الأصلي . فاللام تقييد الاختصاص ، وهو معنى لها ، وتقييد معنى التعليل .

(٦) الخصائص ٣٠٨/٢ .

(٧) شرح المفصل ١٥/٨ .

(٨) همع المهاومع ٢٨/٢ .

وعد ابن هشام لها اثنين وعشرين معنى . وكذا حرف (من) يفيد ابتداء الفاعلة، وينيد معنى التبعيض ، وعد ابن هشام له خمسة عشر معنى ، وقد أثبت ذلك مثل المبرد وابن السراج ^(٩) .

(ه) الحرف على معناه حقيقة أو مجازاً . وهذا منصوص عليه في كتب النحو . فقد ذكر المرادي حرف (في) وأنه لا يكون إلا ظرفاً حقيقة أو مجازاً ، وبمثل ذلك قال السيوطي ^(١٠) .

(و) التناوب بمسألة يقصها الاطراد ، وإذا صحت أو صحة بعضها ، كان الأولى أن تحمل على السمع ^(١١) . وشواهد التناوب تقبل التأويل على نحو مقبول . ثم إن الظاهرة لاتتصل بالتناوب الذي هو مذهب أهل الكوفة ، ولا بالتضمين ، وهو مذهب أهل البصرة . لكنها ترجع إلى التركيب والتي دلالات الألفاظ ^(١٢) ، وهي مسألة معجمية . وهذا واضح في أن لكل لفظ معنى واحداً أو أكثر يؤدي عنه بحسب السياق ، ولا حاجة إلى التضمين ^(١٣) . وما يوضح هذا المذهب ماجاء في كلام ضاحبه ، وهو أن قوله جل وعز : (سأله سائل بعذاب واقع) ، فال فعل (سأله) عنده ليس بمعنى دعا ، ولا يتضمن معنى دعا ، ولكن من معانيه دعا ، والفرق بين الفعلين دقيق . ثم يذكر بعد ذلك أن في الآية وجودها كثيرة ، منها أن الفعل بمعنى دعا وحرف الجر ، وهو الباء ، في موضعه ، كما عند أبي حيان ، وأن في الآية قراءة أخرى رویت لنافع وابن عمر وابن عباس ، وهي بغير همز ، واحتج لها بما روي عن زيد بن ثابت من تفسيره لـ « سائل » قوله : في جهنم واد يسمى سالاً ،

(٩) الجنى الداني ١٠٩ ، ٣١٥ ، ومعنى الليبب ١٠١ ، ٣٠٨ .

(١٠) الجنى الداني ٢٥٢ ، وهو مع المقام ٣٠/٢ .

(١١) شرح التسريح ٤/٢ .

(١٢) تناوب حروف الجر في القرآن / ص ٢٠ .

(١٣) تناوب حروف الجر في القرآن / ص ٦ .

وساق خبره^(١٤) . وصاحب هذا الرأي يبطل التناوب ، مبتدلاً بـأن التضمين مسألة دلالية صرفية ، أي أنها مسألة لغوية معجمية^(١٥) .

والذهب الثاني ، وهو الذي يقر التناوب ، يتبع فيما يلي :

(أ) هو مذهب أهل الكوفة عامة ، وهو كثير الاستعمال ، ووصفه ابن الحاجب بقوله : « وإقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيز»^(١٦) ، ووضّحه بمثل قوله : وتعزف «من» الابتدائية بـأن يحسن في مقابلتها «الى» ، أو ما يفيد فائدتها ، نحو قوله : أَعُوذ بالله من الشيطان الرجيم ؛ لأنّ معنى «أَعُوذ بِهِ» أَلْتَجِيءُ إِلَيْهِ ، وأَفِرُّ إِلَيْهِ . فالباء هنا أفادت معنى الاتهاء^(١٧) .

(ب) الحروف مشتركة في معانٍ يقع بعضها موضع بعض . فابن عقيل يذكر أن انتهاء الغاية يدل عليه أحرف : إلى و حتى واللام ، وإن كان الأصل في ذلك يرجع إلى « الى » ، ويحتاج لذلك باختلاف جر كل حرف واستعماله^(١٨) . وعزمي^{المرجع المذكور في المقدمة} تجر نيابة عن « الى » ، وهي في ذلك مثل الواو في نيابتها عن « رب»^(١٩) .

(ج) التناوب حملًا على الضد . وهذا ما ذكره ابن جني من مذهب الكسائي في وقوع الحرف موضع غيره ، نحو قول الشاعر :

إذا رضيت علي بنو قثيير

لعمري الله أعجبني رضاها

(١٤) تناوب حروف الجر في القرآن / ص ٣٣ .

(١٥) المصدر السابق ٧١ .

(١٦) شرح الكافية ٣٢١/١ .

(١٧) المصدر السابق ٣٢١/٢ .

(١٨) شرح ابن عقيل ١٧/٢ .

(١٩) همع الهوامع ٢٤/٢ .

فعليَّ في موضع عنِي؛ لأنَّ الرضيَّ عن الشيء جبه والاقبال عليه، فقد حمل «رضي» على «سخط»، كما يحمل على نظيره، وهو ماتقدم في كلام الفراء. وقد استحسن أبو علي الفارسي هذا المذهب، وذكر ابن جنبي أنَّ هذا من مذهب سيبويه في المصادر من حمل أحدها على ضده^(٢٠).

(د) التناوب من الترافق، وهو ما حاول ابن جنبي توضيح ظاهرة التناوب به، فقد ذكر أنه شاهد على من ينكر وقوع لفظين في اللغة بمعنى واحد. فقد وصف من حاول أن يجد فرقاً بين قعد وجلس، وبين ذراع وساعد، بأنه متكلف ثم خلص إلى مذهب البصريين في الظاهر، وهو التضمين. فالرث في قوله جل وعز: (أحل لكم ليلة الصيام الرث إلى تسامكم) (البقرة: ١٨٧) بمعنى الأفضاء، «وهل لك» في قوله: (هل لك إلى أن تزكي) بمعنى: أدعوك إلى^(٢١).

(هـ) التناوب لغة قوم، وأمثلة ذلك فيما روى عن مثل أبي زيد الأنصاري والأخفش والفراء في نحو قول الشاعر:

لعلَّ أبي المُغوار منك قريب

فذلك لغة عقiliaة، وأنكراها قوم وتأولوا البيت، ومثل ذلك الجر بـ(متى)، كما قال الشاعر:

شَرِّبْنَ بِماءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ
متى لِجَاجِ خُضْرِ لَهْنَ نَئِيجُ

وحكى: وضعها متى كمه، وهذا من لغة هذيل^(٢٢).

(٢٠) الخصائص ٣١١/٢.

(٢١) الخصائص ٣١٠/٢.

(٢٢) همع الهوامع ٣٤، ٣٣/٢.

تفسير أوجه استعمال حروف الجر

(و) تناوب الحروف بشروطه . ومن أبرز الشروط تقارب المعاني بين الحروف التي يستعمل بعضها في موضع بعض ، ويسمى هذا بالمعاقبة ، وذلك نحو : فلان بالدار ، وفي الدار . وما حكى منه : كنت بالمال حرباً وفي المال حرباً ، وهو يستعلي الناس بكفه وفي كفه . وقول طرفة بن العبد :

وإن يلتقي الحيُّ الجميعُ تلقيني
إلى ذرَوةِ الْبَيْتِ الْكَرِيمِ الْمُصَمَّدِ
فالباء تقييد الاتصال والاتصال ، و (في) تقييد الاحاطة والاحتواء . وإن لم تقارب المعاني ، فلا (٢٣) .

(ز) تداخل أصناف الأفعال أحجمت التناوب . وذلك أن طائفة من الأفعال لم تتجاوز الفاعل إلى المفعول بأنفسها ، فاستعين بهذه الحروف لايصال أثر الأفعال إلى مفعوليها ، نحو : عجبت من فلان ، ونظرت إلى علان . وكل صنف من هذه الأفعال اختص بطائفة من الحروف . وذكر السيوطي نحو هذا بقوله : وما وقع بعد وجوب أو شبيهه أو كبر أو صعب ونحوه مما فيه ثقل ، أو دل على تمكן نحو : (أولئك على هدى) ، وأنا على عهدي ووعدي ما استطعت (٢٤) . ويفهم هذا الوجه أي التداخل مما نقله السيوطي من كلام ابن فلاح في المغني قوله : « تعلق حروف الجر بالفعل يأتي لسبعة معان ، تعلق المفعول به ، وتعلق المفعول له كجئتكم للسمن والبن ، وتعلق الظرف ، ك : أقمت بمكة ، وتعلق الحال ، ك : خرج بعشيرته ، وتعلق المفعول معه نحو ما زلت بزيد حتى ذهب ، وتعلق التشبيه بالمعنى به نحو قام القوم حاشا زيد وخلا زيد ، لأنها نائبة عن الا ، والاسم نحو : ياسيد ما أنت من

(٢٣) الاصول في النحو ٤٤/١ .

(٢٤) همم الهوامع ٢٨/٢ .

سيد»^(٢٥) . وحكى ابن الأعرابي عن العرب ، نحو : مررت زيداً ، على
اعمال الفعل بحسب المعنى ، لكنه قليل شاذ^(٢٦) .

ومذهب المانعين من التناوب والقائلين به على ما وقفت عليه ، يوهم
أن التناوب يشمل جميع الحروف .

وهذا مما يشكل في فهم الموضوع وتائجه بالرغم من أن بعض
أصحاب المذهبين خص بكلامه على الظاهرة بعض الحروف دون بعض ، وجاء
النص عند أكثر هؤلاء في كتبهم على تصنيف الحروف . فأبو بكر ابن السراج
ذكر عدة أحرف ملزمة للجر ، وهي : « من ، الى ، في ، الباء ، اللام » ، ولم
يذكر بينها بقية الحروف . ونص على أن لـ : « ربَّ » باباً لخروجها عن
أسلوب أخواتها^(٢٧) . وأوضح المتأخرون هذا الجانب ، وتتابع اللاحق السابق
في ذكر عدة الحروف وأقسامها ، واحتلقو في أصنافها وفي عملها واحتياطاتها .
فسيبويه يعد « لولا » حرف جر تختص بالضمير ، واحتلقو معه في اعراب
ما بعدها . ونصَّ ابن عقيل على هذا الخلاف بقوله : « وقلَّ مَنْ ذَكَرَ كَيْ
وَلَعِلَّ وَمَتَّى فِي حُرُوفِ الْجَرِ »^(٢٨) . وجعل ابن عصفور حروف الجر أربعة
أقسام . وذكر السيوطي أن ثلاثة من الحروف لا تجر إلا شذوذ ، وهي :
« لعل وكَيْ وَمَتَّى » . وعدة منها لا تجر إلا الظاهر ، وعدة تجر الظاهر
والضمير . ومثل ابن الدهان جعل « من » أقوى حروف الجر^(٢٩) . وزعم
بعض العلماء أن « على » اسم دائماً وهو معرب ، لعدم ظهور علامة البناء
فيها ، ولا يشبهها حرف في معناها وقلة تصرفها . وجعل بعض آخر ذلك

(٢٥) الاشباه والنظائر ١٠٦/٢ .

(٢٦) شرح المفصل ٧/٨ - ٩ ، ومعاني القرآن (الأخشن) ٣٧٤/٢ .

(٢٧) الاصول في النحو ٤٠٨/١ .

(٢٨) شرح ابن عقيل ٣/٢ .

(٢٩) الاشباه والنظائر ١٠٤/٢ .

قياساً ، وأضاف إليها « عن والكاف ومد ومنذ » ، لأن فيها معنى الحرف ، فحملت على (على) ^(٣٠) .

ولو أن هذه المسألة جعلت في أصناف الحروف مما وقع بعضه موقع بعض ، والنصوص التي اشتغلت على ذلك ، والمعاني المراده في كل حرف ، ولاسيما النص العزيز ، لجاءت النتائج أوضح ، واتسفي كثير من الخلاف .

ومما ألح بالمسألة من غموض كثرة الافتراضات التي أراد العلماء بها توضيح مذهبهم وإبطال مذاهب الآخرين ، فمن ذلك نحو : « ألا ترى أنك اذا أخذت بظاهر هذا القول غفلا هكذا لامقيدا ، لزمك عليه أن تقول : سرت الى زيد ، وأنت تريده : معه ، وأن تقول : زيد في الفرس ، وأنت تريده : عليه ، وزيد في عمرو ، وأنت تريده : عليه في العداوة .. ونحو ذلك مما يطول ويتفاوحش » ^(٣١) . ونحو : « والبصريون قالوا : لو كان لها هذه المعاني ، لوقعت موقع هذه الحروف ، فكنت تقول : وليت عليه ، أي : عنه ، وكتبت على القلم ، أي : به ، وجاء ~~ز~~^ز تريده على عمرو ، أي : معه والدرهم على الصندوق ، أي : فيه ، وأخذت على التكيس ، أي : منه .. » ^(٣٢) ولاشك أن مثل هذا أراد به أصحابه توضيحا وتوجيها ، وكان يكفيهم ما بين أيديهم من النصوص يوضحون ويشرحون بها .

وكلا المذهبين يريد أصحابه تفسير المسألة . والمانعون يضيقون نطاق حدوث الظاهرة بشرط التضمين في العامل الذي يدخل على الحرف ، وبالتأويل مما يقبله اللفظ ، وهو ما عبر عنه بعضهم بالاتساع ^(٣٣) .

(٣٠) همع الهوامع ٢٩/٢ .

(٣١) الخصائص ٣٠٨/٢ .

(٣٢) همع الهوامع ٢٨/٢ .

(٣٣) الاصول في النحو ٤١٤/١ ، وشرح المفصل ١٥/٨ .

ولبعض المعاصرين من المتابعين لأهل البصرة في ضوابطهم وأحكامهم مذهب جديد ، يقول في المسألة : « وو جدتھا مسألة معجمية تدرج في بحث دلالات الألفاظ على وجه مباین للوجه أو الوجوه التي رسماها السلف ، ذلك أن لكل لفظ معنى واحداً أو أكثر يؤديه من غير حاجة إلى تضمين »^(٣٤) ويقول في موضع آخر : « أن مسألة التضمين دلالية صرفية ، أي : مسألة لغوية معجمية »^(٣٥) ، ويقول في موضع ثالث : « والحق أن المسألة راجعة إلى التركيب وإلى دلالات الألفاظ ، والدليل على ذلك أن البلغاء والفصاء ، على مستوى الاستعمال يأبون هذه النسبة ، ولا يحررون كلامهم مجريها »^(٣٦) . ومثل هذه النتائج قيمة ، وذات شأن في مجال البحث اليوم ؛ لأنها تعقد في تناول الظاهرة بين أكثر من علم من علوم العربية . وأما تقريره بأن المسألة معجمية تدرج في بحث دلالات الألفاظ ، فالامر غير ذلك اذا فهم أن الجانب المعجمي كما يفهم من قوله يقتصر على لفظ الكلمة في ذاتها . والأمر في معجمات العربية وفي معجمات اللغات الأخرى لا يقتصر على لفظ الكلمة في ذاتها . ولا ينفيوت الباحث الكريم هذا الجانب في المعجمات ، وهو ما اصطلاح عليه أن الألفاظ في المعجمات بحسب المعاني في سياق الكلام ، وليس من كلام الا اخذ بجانبين : أحدهما مذاهب أهل اللغة في الاستعمال ، والآخر مراد المتكلم الذي جعله في الكلام المشتمل على تلك الألفاظ ، أي : أن ألفاظ الكلمات ومعانيها في المعجمات مستوفاة من التركيب ، والا فكيف تم للباحثين وعلماء النحو واللغة النظر في المسألة ؟ وآخر ما في كلام الآخر الباحث ما ذهب إلى تقريره من أن مسألة التناوب

(٣٤) تناوب حروف الجر في القرآن / ص ٦ .

(٣٥) المصدر السابق / ص ٧١ .

(٣٦) المصدر السابق / ص ٢٠ .

تفسير أوجه استعمال حروف الجر

يعوزها الاطراد ، وحمل ما صح منها على السماع^(٣٧) . فأما السماع ، فأمر تنتهي عنده المسألة ، لأن التناوب اليوم لا يقع في الفصيحة الا خطأ او جهلا في أغله ، ويقع في العاميات بحسب تطور كل لهجة وعادة المتكلمين بها . وماذا يقول ، وهو يعلم أن أكثر ماجاء من التناوب إنما هو في النص العزيز ، فبم يصف ذلك ؟ وأما الاطراد ونقصه في هذه الظاهرة فلا ينبغي أن يفهم منه الاخذ به واتيانه شيئاً مرفوضاً ، فالشواهد من غير النص العزيز ، مما جاء به ، وناقشه ، تعني أن لطائفة المدعين من الأئمّة أن يفعلوا ذلك دون حرج .

ومما يفسر المسألة ماذكره سيبويه ، وهو من قبيل السماع قوله^(٣٨) :
سألته عن قوله : على كم جذع بيتك مبني ؟ فقال : القياس النصب وهو قول عامة الناس . فأما الذين جروا فانهم أرادوا معنى(من ، ولكنهم حذفوها هنا تخفيها على اللسان ، وصارت (على) عوضاً منها .

ومثل ذلك : الله لا أفعل ، وإذا قلت : لاما الله لا أفعل ، لم يكن إلا الجر ، وذلك أنه يريد : لا والله ولتكنه صار (ها) عوضاً من اللفظ بالحرف الذي يجر وعاقبه » . ففي هذا تيابة حرف عن آخر محذوف أثر الجر في اللفظ . وكلام سيبويه صريح في تفسير التناوب قوله : فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله^(٣٩) .

ومما يوضح المسألة في فهم مذهب أهل الكوفة ماجاء من مذهب الكسائي أن جر ما بعد « حتى » لا يكون بها ، وإنما هو بـ « الى » ، بحجية أن العامل ينبغي أن يكون لازماً بصنف من الكلام الأسماء أو الأفعال ، « وحتى » تدخل الصنفين^(٤٠) ، ونحو ذلك « حتى » العاطفة تدخل على

(٣٧) المصدر السابق / ص ١٦ . (٣٨) الكتاب ٢٦٠/٢ .

(٣٩) الكتاب ٤/٤ . ٢١٧ .

(٤٠) شرح الكافية ٢/٢ . ٣٢٤ .

محرر ، فالاختيار اعادة الجار معها دفعا لكونها الجارة نحو : نزلت بالقوم
حتى بسعده (٤١) .

وهناك ملاحظة اقتصر ذكرها على المحدثين ، فالمرحوم عباس حسن يرد
جواز وضع حرف موضع حرف الا بشرط لانه « يؤدي الى افساد المعاني
والقضاء على الغرض من اللغة » (٤٢) . ويقول الدكتور محمد حسن عواد :
« وليرعلم القارئ ، أيضا بما أسلفناه أن مسألة التناوب ياباها الاستعمال ،
وتفضي الى مشكلات لغوية ، والى اضطراب كثير » (٤٣) . ولم أقف على
مثل هذه الملاحظة عند المتقدمين ، بل قرأت في أكثر ماكتب في المسألة عندهم
نحو قول ابن يعيش : « هي متساوية في ايصال الافعال الى ما بعدها وعمل
الخض وان اختفت معانيها في تقسها ولذلك قال هي فوضى في ذلك ، أي :
متساوية » (٤٤) . ففي كلام ابن يعيش ، ومثله جواب عن الملاحظة السابقة .
وفيه أن مسألة التناوب واقعة لاشك فيها . ولها تفسير غير متقدم ، سوف
يليه ثبت ما جاء من الظاهر في النص العزيز وعدة نصوص أخرى . ففي
المعلقات السبع بشرح الزوزناني ~~لتراجمته~~ موضعها نصيب الباء منها : (٧) ،
والسين موضع ، واللام موضعان ، و « عن » و « على » لكل منهما موضع ،
وفي الاصمعيات واحد وعشرون موضعا : للباء (٤) ، و « من » : (٢) ،
و « الى » : (٢) ، و « على » : (٧) ، و « عن » : (٥) . وفي المفضليات
اثنان وعشرون موضعا : لحرف « عن » (١) ، والباء (٤) ، واللام (٢) ،
و « الى » (٣) و « على » : (٦) .

(٤١) المصدر السابق ٢٢٦/٢ .

(٤٢) النحو الرافي ٥٣٧/٢ .

(٤٣) تناوب حروف الجر في القرآن / ص ٤٤ .

(٤٤) شرح المفصل ٧/٨ .

تفسير أوجه استعمال حروف الجر

وفي النص العزيز سبعة وعشرون ومة ، لحرف الباء (٢٣) ، و «في» : (١) ، و «الى» : (١٤) ، واللام : (١٠) و «من» : (١٤) ، و «عن» : (١٧) ، و «على» : (٤٨) ٠

وأغلب الشواهد التي عرض لها الباحثون ، على مدى قرون هي ، من النص العزيز . ولا أملك أن أقطع بها من حيث كميتها في الشعر والنشر من نصوص الشواهد ، الا ماذكرته مما هو في المعلقات والاصناف والفضليات . ولا معنى لهذا الا أن المسألة مما يتصل بالاعجاز في النص العزيز ، وبالقدرة البيانية في الكلام شرعاً وانشاءً ، أي : أن المعنى اقتضى أن يكون هذا الحرف في موضعه من الكلام لاداء الغرض . وهذا هو تفسير ماذهب اليه الباحثون من تسمية هذه الظاهرة بالتناوب ، وهي تسمية مجحفة وملبسة .

وكلام أصحاب المذهبين من المقدمين ، لا يفهم منه تعقيد للظاهرة بالموافقة أو بالمنع ، وإنما ~~يقيّد تفسيرها~~ ، أو اجتهادا في تفسيرها ، وإن كانت نصوص شواهدنا تعرض نماذج تحتذى عند أهل البيان . والدليل على ذلك تقسيم أهل اللغة والنحو لحروف الجر ما بين مختص بالجر ، ومشترك بين الاسم والحرفية ومشترك بين الفعلية والحرفية ، ومختلف فيه (٤٥) .

ولا يعني كلام المانعين ومحاولتهم تعليل وقوع الحرف في موضع الآخر إلا أن للظاهرة عندهم وجهين : وجها هو الذي في نصوص شواهدنا ، وهي غير مطردة إلا في مستوى من النصوص التي تمتاز ببيان واعجاز فيه ، ولذا فهم مهتمون بتفسيره والبحث عن وجهه ، ولا سيما في النص القرآني ، وهو

(٤٥) شرح ابن عقيل ٣/٢ ، ٧ ، (٤٥)

بعض الاعجاز الذي تضمنه الكتاب الكريم . ووجها آخر ، هو ما تقدم ذكره في تصوّص لسيويه وابن جني^(٤٦) ، وان كان المشهور من كلام الاخفش ما يقطع بهذا الجانب ، ويجعل الترادف تفسيرا للظاهرة ، فهو يقول في نحو : (مستخف بالليل وسارب بالنهار) : فيقول مستخف يقول ظاهر ، والسارب المواري . وقد قرئت أخفيها أي : أظهرها ، لأنك تقول : خفية السر ، أي : أظهرته ، وأنشد :

ان تكتموا الداء لا تخفيه وان تبعثوا الحرب لانعد
وزعموا أن تفسير «أكاد» أريد ، وأنها لغة ، لأن «أريد» قد يجعل
مكان «أكاد» مثل (جدارا يريد أن ينقض) ، أي يكاد أن ينقض ، فذلك
«أكاد» إنما هي أريد ، قال الشاعر :

كادت وكدت وتلك خير اراده

لو عاد من لهو الصباة ما مضى^(٤٧)

ويقول في نحو : «^{مِسْتَحِبُونَ} الحياة الدنيا على الآخرة» ، فأوصل الفعل بـ «على» كما قالوا : ضربوه في السيف ، يريدون بالسيف ، وذلك أن هذه الحروف يوصل بها كلها ، ويحذف ، نحو قول العرب : نزلت زيدا ، تريده : نزلت عليه^(٤٨) ، ونحو ذلك ما ساقه الشاعري في الظاهرة في فصل عنوانه : «مجمل وقوع حروف المعنى موقع بعض» ، قال «أم : يقع موقع بل ، كما قال عز وجل : (أم يقولون شاعر) ، أي : بل يقولون شاعر . قال سيفويه : أم : تأتي بمعنى الاستفهام ، كقوله تعالى : (أم تريدون أن تسألوا رسولكم) ، أي : أتریدون أن تسألوا رسولكم . ان الخفية بمعنى : لقد ،

(٤٦) الكتاب ٢/١٦٠ والخصائص ٢/٣١٠ .

(٤٧) معاني القرآن ٢/٣٧٠ .

(٤٨) معاني القرآن ٢/٣٧٤ .

تفسير أوجه استعمال حروف الجر

كما قال تعالى : (وَانْ كُنَا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ) ، أي : ولقد كنا إلا بمعنى لكن كما قال عز ذكره : (لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسِيْطِرِ إِلَّا مِنْ تَوْلِي وَكُفْرٍ) معناه : لكن من تولى وكفر ، وقيل : في معنى قول الشاعر :

وبلدة ليس بها انيس

الـ الـ يـعـافـيرـ وـالـ عـيـسـ (٤٩)

وهذا ما اختاره بعض المحدثين . يقول المرحوم عباس حسن : « ولا غرابة أيضاً في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد لأن هذا كثير في اللغة ويسمى المشترك النظفي » (٥٠) . ويصف الظاهرة بقوله : « فما الحرف إلا كلمة كسائر الكلمات الاسمية والفعلية ، وهذه الكلمات الاسمية والفعلية تؤدي الواحدة منها عدة معان حقيقة لا مجازية » (٥١) ، ويقرر اختياره بقوله فإذا كان المعنى المراد هو من الشيوع ، والوضوح وسرعة الورود على الخاطر بالصورة التي ذكرناها ، ففيه المجاز أو التضمين أو غيرهما ؟ إن المجاز أو التضمين أو نحوهما يقبلان ، بل يحتمان حين لا يتدرك المعنى المراد إلى الذهن ولا يسارع الذهن إلى التقاطه ، بسبب عدم شيوعه شيئاً يجعله واضحاً جلياً ، وبسبب عدم اشتهره شهراً تكفي لكشف دلالته في يسر وجلاء . أما إذا شاع وأشتهر وتكتشف للذهن سريعاً فأن هذا يكون علاماً الحقيقة كما قلنا ، فلا داعي للعدول عنها ولا عن قبولها براحة واطمئنان .

وهذا رأي تقيس أشار بالأخذ به والاقتصار عليه كثير من المحققين (٥٢) .

و جانب مما جاء في شواهد الظاهرة من غير النص القرآني إنما هو من قبيل اختلاف اللغات ، أي اللهجات . وقد مررت الاشارة إلى هذا المذهب .

(٤٩) فقه اللغة وسر العربية ٥٣١ . (٥٠) النحو الوفي ٥٤٢/٢ .

(٥١) النحو الوفي ٢/٥٤٠ .

(٥٢) المصدر السابق ٢/٥٤١ وتناوب حروف الجر في القرآن / ص ٢٠ .

فيما أثبته البغدادي زيادة توضيح قوله ، قال المبرد في الكامل : وبنو كعب ابن ربيعة بن عامر يقولون : رضي الله عليك ٠٠٠^(٥٣) ٠

فيما أحصيته من الحروف في النصوص أن الحروف التي وقع بعضها موقع بعض أصناف : صنف لا يجد أنه وقع بعضاً في موقع بعض ، لغلبة الاستعمال فيه ، مثل الأحرف ؛ « في ، الباء ، اللام ، إلى ». وصنف فيه خصائص ، وهو مشترك بين الاسمية والحرفية ، ويفيد المعنى بدقة ، مثل : عن ، على . وصنف ثالث قل وقوعه ، وهو من شأن استعمال قوم دون غيرهم ، مثل : متى ، لعل . والحجة في هذا ما ذهب إليه أهل اللغة والنحو من تقسيم الحروف من حيث هذا الوجه ٠

ومن نافلة القول إن معاني الحروف مستقرة من النصوص التي وردت فيها ، أي أن استعمالها ومذاهب المتشين حددت لها معاني ، ما بين شائع واضح وقليل غامض . وذلك بحسب الأغراض وفنون القول . وفي هذا يقول السيوطي : « في نحو (كتب على نفسه الرحمة) لتأكد التفضل ، لا الإيجاب والاستحقاق ~~ويكذا في نحو~~ (ثم إن علينا حسابهم) لتأكيد المجازة »^(٥٤) ٠

قال بعضهم : وإذا ذكرت النعمة في الغالب مع الحمد ، لم تقتربن بـ « على » وإذا أريدت النعمةأتي بها ، ولهذا كان صلى الله عليه وسلم اذا رأى ما يعجبه قال : « الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات » . وإذا رأى ما يكره قال : « الحمد لله على كل حال » . فيما قرره الزركشي أن الحرف لا يعطي في سياق الكلام الواحد أكثر من معنى بعينه^(٥٥) ، بل نص على ذلك بقوله : « في الكلام على المفردات من الأدوات والبحث عن معاني الحروف

(٥٣) خزانة الأدب ٢٨٣/٣ . (٥٤) الانقام ٢٠٢/٢ .

(٥٥) البرهان في علوم القرآن ١٨١/٤ .

تفسير أوجه استعمال حروف الجر

ما يحتاج إليه المفسر ، لاختلف مدلولها . ولهذا توزع الكلام على حسب مواقعها ، وترجح استعمالها في بعض الحال على بعض بحسب مقتضى الحال . كما في قوله تعالى : (وَإِنَّا أَوْ إِيّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) ، فاستعملت « على » في جانب الحق ، و « في » في جانب الباطل ٠٠٥٦) .

وفي بناء النحو على كلام العرب شعراً وترثا واستيفاء أحكامه منه ، نهج لاستعمال حروف الجر كما هي فيه ، أي : أن يحتذى أرباب الكلام والبيان أصحاب النصوص الشواهد في الاتيان بحرف الجر بما يفي بفرضهم من المعنى الذي يريدون في كل موطنه . وهم في ذلك بازاء عدة مستويات من استعمال حرف الجر . وفي النص القرآني ما يؤنس البلغاء في ايقاع حرف مما جاء في النص العزيز موضع حرف آخر المعنى يرونه أوفق ، ولأسلوب يطلبوه أوفى .

على أن المستوى الغالب لاستعمال الحروف بحسب أصنافها ، وبمقتضى الأغراض والمعاني التي يؤديها أسلوب أو أساليب دون أخرى . وقد ثبت هذا وتقرر بكلام العرب . وإن تجاوز بعض المشئين ذلك وعدل عنده إلى شيء ، فإن في فن الأساليب – ومذاهب الدارسين لها – ما يكشف عن المراد عند هؤلاء وغاياتهم .

والاختيار من هذا كله لاستعمال واختلاف أغراض المتكلمين بالفصيحة والترادف الذي يدخل فيه تباين اللغات واللهجات ، والأخذ بما يفترض الظاهره من حيث وقعت من كلام مفسري النص القرآني ، وبصفة من الحروف يكثر فيه التناوب . فهذا أجدى على اللغة أداء ، وعلى المتكلمين بها سعة وبجودة .

٥٦) البرهان في علوم القرآن ٤/١٧٥ ، والاتقان في علوم القرآن ٢/١٤٩ .